A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/6/BTN/1
3 September 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة
جنيف، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار لجنة حقوق الإنسان ٥/١*

بوتان

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.09-15247 061009 071009

مقدمة

١- شهدت بوتان في عام ٢٠٠٨ تحولاً سلمياً نحو نظام حكم ديمقراطي برلماني بعد أن رزحت لقرون كثيرة تحت الحكم الديني ولقرن واحد تحت الحكم الملكي. وأدت الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى مجيء حكومة منتخبة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد اعتمدت بوتان، لأول مرة في تاريخها، دستوراً مكتوباً في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وإزاء خلفية هذه التغييرات السياسية العميقة والتاريخية، كان من الملائم أن يشكل تحول البلد نحو ملكية دستورية ديمقراطية الموضوع الرئيسي لهذا التقرير.

٢- ولمّا كانت بوتان أحدث ديمقراطية في العالم، فإن أحد العناصر الهامة الواردة في التقرير يتمثل في التركيز على الدروس التي استخلصتها بوتان وعلى المبادرات التي اتخذتها للمضي قدماً في تعزيز القيم الديمقراطية وترسيخها. وقد أعلنت أول حكومة منتخبة ديمقراطياً أكثر من مرة أن مهمتها الرئيسية هي إرساء أسس صلبة لديمقراطية مفعمة بالحيوية ولا رجعة فيها وأكثر ملاءمة للحقائق التاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية السائدة على أرض الواقع في مجتمع بوتان.

٣- ومن الجوانب الهامة الأخرى للتقرير النهج الفريد من نوعه الذي قامت عليه الأنشطة الإنمائية المضطلع بها في بوتان على مدى القرون الأربعة الماضية. وسيبين التقرير تأثير فلسفة السعادة الوطنية الشاملة على التنمية العامة في البلد. كما يسلط التقرير الضوء على بعض إنجازاتنا وأفضل الممارسات التي اتبعناها في مجالات مثل الصحة والتعليم والتخفيف من وطأة الفقر والتي أسهمت إسهاماً كبيراً في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

٤- ولبوتان سجل جيد أيضاً في التعاون مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقد تطرق التقرير إلى ذلك بإسهاب.

٥- وسيتناول التقرير في البداية معلومات أساسية موجزة عن البلد. والغرض من هذه المعلومات الأساسية أيضاً تمكين القارئ من فهم الظروف والتحديات التي كان على بوتان أن تجابهها، بوصفها بلداً غير ساحلي ومن أقل البلدان نمواً، كي تقوم بكل الأمور المشار إليها أعلاه.

أولاً - المنهجية والعملية التشاورية

٦- أُعد هذا التقرير بمشاركة تامة من الجهات المعنية بالأمر في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل الواردة في الوثيقة A/HRC/6/L.24. وبتنسيق من وزارة الشؤون الخارجية، أُنشئت لجنة تحضيرية، وشُكل فريق للصياغة من بين أعضاء اللجنة. وقدمت وزارة الشؤون الخارجية أيضاً إحاطة شاملة بشأن الاستعراض الدوري الشامل إلى أعضاء اللجنة والمسؤولين الحكوميين المعنيين. وقد غطت الإحاطة جميع جوانب عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك مبادئ الاستعراض وأهدافه، ونتائجه، ونتائج الاستعراض، واعتماد النتائج، وعملية المتابعة، والتحضيرات التي تقوم بها بوتان.

٧- ولزيادة الوعي العام إلى أقصى حد ممكن، وضعت المعلومات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل ومشروع التقرير الوطني على الموقع الشبكي لوزارة الشؤون الخارجية على العنوان www.mfa.gov.bt، مع وصلات مباشرة بمواقع الاستعراض الدوري الشامل ومجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونشرت المعلومات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل أيضاً عن طريق وسائط الإعلام المطبوعة والمذاعة. ونظمت إحاطة منفصلة من أجل جميع الجهات صاحبة المصلحة، ثم عمم التقرير مرة أخرى على جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة في بوتان لكي تبدي تعليقاتها عليه، وأدرجت هذه التعليقات في التقرير.

ثانياً - معلومات أساسية عن بوتان

ألف - لمحة عامة

٨- بوتان بلد غير ساحلي من أقل البلدان نمواً يقع في جبال الهيمالايا الشرقية. وتحده الهند شرقاً وجنوباً وغرباً، والصين شمالاً. وتوحدت بوتان تحت حكم واحد في القرن السابع عشر في ظل زابدرونغ نغوانغ نمغيال (أول حاكم ديني لبوتان) الذي سن نظام الحكم المزدوج المتمثل في تقاسم السلطة بين قائد علماني وآخر ديني. وفي عام ١٩٠٧، أصبحت بوتان ملكية بانتخاب أوغيين وانغشوك ليصبح أول ملك لبوتان بالوراثة. وقد شهدت بوتان تحولاً سلمياً إلى ملكية دستورية ديمقراطية في عام ٢٠٠٨.

باء - الدستور

٩- يتضمن دستور بوتان ٣٥ مادة تتسم بسمات عديدة فريدة من نوعها. وتشمل هذه السمات العمر التقاعدي للملك (٦٥ عاماً)، والشرط الذي ينص على أن تبقي الحكومة نسبة ٦٠ في المائة على الأقل من مساحة الأراضي الكلية مشجرة بالغابات في جميع الأوقات. ومن السمات البارزة الأخرى صياغة الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين.

جيم - الحكومة

١٠- تخول السلطة التنفيذية لرئيس الوزراء ومجلس الوزراء المنتخب لمدة خمس سنوات.

دال - النظام القانوني

١١- الدستور هو القانون الأعلى للمملكة. ويستخدم قانون زابدرونغ نغوانغ نمغيال، الذي يستند إلى البوذية، كأساس للنظام القانوني في بوتان. والناس جميعاً متساوون في المعاملة أمام القانون، ويتضمن هذا الأخير ضمانات تكفل عدم حرمان الأشخاص من حقوقهم بطريقة تعسفية أو غير عادلة. ويمثل العدل في الإجراءات والفصل بين السلطات مبدأين أساسيين من مبادئ النظام القانوني في بوتان. والجهاز القضائي مستقل عن الأجهزة الحكومية الأخرى، ولا يمكن لقراره أن يخضع لأي سلطة غير قضائية.

١٢- ويضم الجهاز القضائي محكمة التمييز والمحكمة العليا والمحكمة المحلية والمحاكم الفرعية ومحاكم وهيئات قضائية أخرى يُنشئها صاحب الجلالة الملك من وقت لآخر بتوصية من اللجنة القضائية الوطنية. ومحكمة التمييز قيد الإنشاء. ولكل محكمة اختصاصها الخاص المحدد في إطار قانون الإجراءات المدنية والجنائية في بوتان. وبمقتضى المادة ١٠ من الباب ٢٥ من الدستور، تعتبر جميع الصكوك الدولية التي انضمت إليها الحكومة وصدّق عليها البرلمان قوانين للمملكة إلا إذا كانت تتعارض مع الدستور. وتنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات المدنية والجنائية أيضاً على أن تطبق المحاكم الاتفاقيات والعهود والمعاهدات والبروتوكولات الدولية التي انضمت إليها الحكومة وصدق عليها البرلمان على النحو الواجب.

١٣- ويتألف الإطار المعياري لحماية حقوق الإنسان من دستور بوتان والقوانين البرلمانية وقرارات المحاكم والاجتهادات القضائية والأعراف والممارسات التقليدية.

هاء - اللغات الرسمية

١٤- لغة دزونكا هي اللغة الوطنية، أما الإنكليزية فهي وسيلة التعليم في المدارس ولغة الاتصال في المكاتب الحكومية.

واو - مساحة الأراضي والجغرافيا

١٥- تبلغ المساحة الإجمالية لأراضي بوتان ٣٨ ٣٩٤ كيلومتراً مربعاً، وتغطي الغابات نسبة ٧٢,٥ في المائة من المساحة الكلية. وتتراوح طبيعة أراضيها بين سفوح جبلية مدارية في الجنوب وأراضي جبلية شديدة الوعورة في الشمال.

زاي - السكان

١٦- يبلغ مجموع عدد سكان بوتان ٨٨٨ ٦٥٨ نسمة (الرقم المتوقع لعام ٢٠٠٨ من تعداد السكان والمساكن الخاص ببوتان لعام ٢٠٠٥)، ويقطن أغلبية السكان في الأجزاء الريفية من البلد. ويمكن بوجه عام تصنيف السكان في بوتان إلى فئتين: سكان شمال بوتان وغربها وشرقها الذين يتحدثون بشكل أو بآخر من أشكال لغة التيبت والبرمان وهم أساساً من معتنقي البوذية، وسكان جنوب بوتان الذين يتحدثون باللغة النيبالية وغالبيتهم من الهندوس.

حاء - الناتج المحلي الإجمالي

١٧- بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧: ١,٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة (البنك الدولي).

طاء – مؤشر التنمية البشرية

١٨- تأتي بوتان في المرتبة ١٣١ بحسب مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨، وتندرج في الفئة المتوسطة فيما يخص التنمية البشرية.

ياء – الإصلاحات السياسية والإطار الدستوري

١- عرض موجز للمؤسسات السياسية

١٩- قام العرش بإصلاحات سياسية كبرى منذ تأسيس الملكية في عام ١٩٠٧. فقد أجرى ملك بوتان الثالث أبرز هذه الإصلاحات بإنشاء الجمعية الوطنية في عام ١٩٥٣. وكانت هذه الجمعية تتألف من ممثلين منتخبين، ومسؤولين حكوميين وممثلين لرجال الدين. وأطلق ذلك عملية تدريجية وثابتة من اللامركزية وإقامة الديمقراطية تلقت زخماً إضافياً بعد تتويج الملك الرابع في عام ١٩٧٢. وقد كرّس الملك الرابع ٣٤ سنة من حكمه لإنشاء كل مؤسسة سياسية وعامة ضرورية للأخذ بالديمقراطية البرلمانية في عام ٢٠٠٨.

٢- انتقال السلطات التنفيذية

٢٠- في عام ١٩٩٨، فوضّ جلالة الملك السلطات التنفيذية كاملة إلى الوزراء الذين انتخبهم ممثلو الشعب في الجمعية الوطنية لمدة خمس سنوات. وبموجب هذا النظام، كان رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة وقد تسّلم منصبه على أساس التناوب فيما بين وزراء الحكومة لفترة عام وذلك وفقاً لعدد أصوات التي حاز عليها كل منهم خلال الانتخابات.

٣- صياغة الدستور

٢١- في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أصدر الملك الرابع مرسوماً ملكياً لصياغة دستور مكتوب لبوتان، يوفر، في جملة أمور، أساساً لإنشاء نظام سياسي ديمقراطي يناسب بوتان على النحو الأفضل. وأُنشئت لجنة صياغة عريضة القاعدة من ٣٩ عضواً تضم ممثلين للحكومة والجهاز القضائي ورجال الدين وممثلاً منتخباً للشعب عن كل مقاطعة. وأصدرت اللجنة المشروع الأول للدستور ليطلع عليه الجمهور في آذار/مارس ٢٠٠٥.

٢٢- ولضمان المشاركة الشعبية بأكبر قدر ممكن، وُزّع مشروع الدستور على الناس في جميع أنحاء البلد قبل استهلال المشاورات العامة بفترة طويلة. ووضع المشروع أيضاً على الموقع الإلكتروني وشرحت فيه التعابير غير المألوفة، وأتيحت الإمكانية للجميع، سواء من خارج البلد أو داخله، لتقديم تعليقاتهم مباشرة إلى لجنة الصياغة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، فتح الملك الرابع باب أول مشاورات عامة بشأن مشروع الدستور في تيمفو، العاصمة. والمشاورات العامة هي عملية مفتوحة يعقد فيها جلالة الملك، مصحوباً بأعضاء لجنة الصياغة، مناقشات تتعلق بمشروع الدستور مادة تلو المادة ويلتمس آراء وتعليقات بشأن كل جانب من جوانب المشروع. وسافر الملك الرابع إلى ٧ مقاطعات، بينما كان صاحب الجلالة الملك – وكان وقتذاك ولياً للعهد – يترأس المشاورات في المقاطعات الـ ١٣ المتبقية. وقد اختتمت المشاورات في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٤- تشكيل الأحزاب السياسية

٢٣- ساد هدوء مقلق في أعقاب البداية المشجعة للعملية السياسية الجديدة التي بدأت مع تشكيل الحزب الديمقراطي الشعبي في وقت مبكر، وهو أول حزب سياسي تشكل في بوتان، وعلى الرغم من تشجيع العرش ولجنة الانتخابات في بوتان على بدء العملية الانتخابية، لم يظهر سوى عدد قليل من الأشخاص اهتمامهم بتشكيل أحزاب سياسية. وحتى آذار/مارس ٢٠٠٧، قبل إغلاق التسجيل الرسمي بأربعة أشهر، لم يكن هناك سوى حزبين سياسيين ناشطين، كما ذُكر. وتلقت العملية دفعاً عندما استقال سبعة من أصل عشرة وزراء أعضاء في الحكومة وانضموا إلى الأنشطة السياسية. وبعد مفاوضات داخلية كثيرة تشكل حزبان سياسيان وهما "الحزب الديمقراطي الشعبي" و"دراك فوينسوم تشوغبا" للتنافس في انتخابات عام ٢٠٠٨.

٢٤- وفي التحضير للانتخابات البرلمانية، أُجريت جولتان من الانتخابات الصورية. وأجريت الجولة الأولى لهذه الانتخابات الصورية في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وشاركت فيها نسبة ٥٠,٩ في المائة من الناخبين، وأجريت الجولة العامة في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ وشاركت فيها نسبة ٥٧,١٧ من الناخبين.

٥- الانتخابات

٢٥- نُظمت الانتخابات الرامية إلى تعيين ٢٠ عضواً من ٢٠ مقاطعة في المجلس الوطني أو المجلس الأعلى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وبلغت النسبة المتوسطة للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٤٨,٥ في المائة. وعيّن جلالة الملك ٥ شخصيات بارزة للمجلس الوطني في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، وبذلك اكتمل تشكيل المجلس الوطني. والمجلس الوطني هو مجلس استعراض غير سياسي وهو يضطلع بمهام تشريعية ومهام استعراض.

٢٦- ونُظمت انتخابات الجمعية الوطنية في الدوائر الانتخابية الـ ٤٧ كلها في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٨. وبلغت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٧٩,٤ في المائة. وبالنظر إلى وجود حزبين فقط للتنافس على الانتخابات، لم تجر سوى جولة عامة لانتخابات الجمعية الوطنية. أما الجولة الأولى للانتخابات، التي يمكن لجميع الأحزاب السياسية المسجلة المشاركة فيها، فقد ألغيت لأنه لم يكن هناك سوى حزبين للتنافس على الانتخابات. وأشرف على الانتخابات ٥٢ مراقباً وطنياً و٤٢ مراقباً دولياً و١٢٤ إعلامياً يمثلون ٧٤ وكالة إعلامية دولية. ولاحظ المراقبون أن الانتخابات تستوفي المعايير الدولية وأشادوا بالحكومة لضمان سير الانتخابات بسلاسة.

٦- تشكيل أول حكومة منتخبة

٢٧- حقق حزب دراك فوينسوم تشوغبا انتصاراً بالأغلبية الساحقة إذ فاز بـ ٤٥ مقعداً من بين ٤٧ مقعداً في الجمعية الوطنية. وأصبح الحزب الديمقراطي الشعبي الحزب المعارض حيث حاز على مقعدين. وتشكل مجلس الوزراء في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وانتُخب حزب دراك فوينسوم تشوغبا على أساس منهاج عمل قوامه الإنصاف والعدالة.

٧- اعتماد الدستور

٢٨- اعتمد دستور مملكة بوتان في الدورة الأولى لأول برلمان المعقودة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وبذلك أصبحت بوتان رسمياً ملكية دستورية ديمقراطية.

٨- الخبرات والتحديات الناشئة عن الديمقراطية البرلمانية

٢٩- تدرك الحكومة الجديدة إدراكاً تاماً المسؤولية التاريخية التي تقع على عاتقها والناشئة عن الانتصار الذي حققته، والتي تتمثل في ترسيخ قيم وثقافة الديمقراطية لجعلها مبدأ لا رجعة فيه. وبذلت الحكومة جهوداً متضافرة لتعزيز الوعي وتنشيط ذلك على جميع مستويات اتخاذ القرار، وأظهرت وعياً عميقاً فيما يخص، على سبيل المثال، عدم وجود معارضة قوية في الجمعية العامة، فلا يوجد سوى عضوين من الحزب المعارض. وفي هذا السياق، اتخذت قراراً واعياً بمراعاة آراء الحزب المعارض في جميع المناقشات انطلاقاً من أن ذينك العضوين من الحزب الديمقراطي الشعبي يمثلان مع ذلك نسبة ٣٣ في المائة من الأصوات التي فاز بها الحزب. وشجع الحزب الحاكم أيضاً أعضاء حزبه على التعبير عن آرائهم بحرية فيما يتعلق بأي مسألة بصورة مستقلة عن موقف الحزب الرسمي. ومن التطورات الأخرى التي تجدر الإشارة إليها الطريقة التي تصرف بها المجلس الوطني، ربما لوعيه بوجود معارضة بسيطة، بوصفه مجلساً للاستعراض متيقظاً وفعالاً، وتشكيكه في مدى دستورية عدة قرارات اتخذها الجمعية الوطنية. وشاركت الحكومة أيضاً باستمرار في وسائط الإعلام بهدف تشجيعها وتمكينها من أداء دورها الهام في الديمقراطية الجديدة. وأعلن رئيس الوزراء رسمياً مراراً وتكراراً تعهده بحكومة شفافة ومنفتحة لا تحترم دور وسائط الإعلام، كرقيب، فحسب، بل أيضاً تفسح لها المجال والوقت اللازمين للنضج.

٣٠- وكما هو متوقع في أي نظام جديد، هناك مسائل كثيرة تقتضي التسوية. ويلزم أن تحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها مجلسا البرلمان فيما يتعلق ببعض القضايا. ويشمل ذلك سلطة المجلس في إقرار الفواتير المالية وما يتعلق ببعض قرارات مجلس الوزراء. وفي أثناء ذلك، تجدر الإشارة إلى الدعم الحازم لشركاء بوتان الإنمائيين في تعزيز الديمقراطية. وقد تمّكن المسؤولون في البرلمان الجديد وأعضاء البرلمان من القيام بجولات دراسية في عدة بلدان أخرى للتفاعل مع نظرائهم والاستفادة من تجاربهم. بل إن المراقبين العاديين رحبوا بالتحسن في نوعية المناقشات في البرلمان إذ يُشترط أن يكون البرلمانيون حاصلين على شهادة بكالوريوس كحد أدنى للمؤهلات. وتمثل جميع هذه العوامل فاتحة خير بالنسبة إلى إقامة نظام ديمقراطي مفعم بالنشاط وحيوي في بوتان.

ثالثاً - الالتزامات الدولية والإقليمية

٣١- وقعّت بوتان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٠، وصدّقت عليها في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨١. وقدمت بوتان تقاريرها الدورية من التقرير الأولي إلى التقرير السادس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ونظرت اللجنة في التقرير في دورتها الثلاثين المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقدمت بوتان تقريرها الدوري السابع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ونظرت اللجنة في التقرير في دورتها الرابعة والأربعين في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٣٢- وصدّقت بوتان في عام ١٩٩٠ على اتفاقية حقوق الطفل وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩ على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، الأول المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والثاني المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وقدمت بوتان تقريرها الأولي إلى لجنة حقوق الطفل في شباط/فبراير ١٩٩٩. ونظرت اللجنة في جلستيها ٧١٥ و٧١٦ المعقودتين في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، في التقرير الأولي لبوتان، واعتمدت الملاحظات الختامية. وقدمت بوتان تقريرها الثاني في آذار/مارس ٢٠٠٧، ونظرت اللجنة في هذا التقرير في دورتها التاسعة والأربعين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٣٣- وقد وقعت بوتان أيضاً على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في آذار/مارس ١٩٧٣.

٣٤- وبوتان عضو فعال في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وستستضيف مؤتمر القمة السادس عشر للرابطة الذي سيعقد في عام ٢٠١٠. وفي إطار هذه الرابطة، صدّقت بوتان على الاتفاقية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية لتعزيز رفاه الطفل في جنوب آسيا، والاتفاقية المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لاستغلالهم في البغاء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ومدونة الرابطة لحماية الرضاعة الطبيعية وتغذية صغار الأطفال في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وتعزز هذه الاتفاقيات التزامات بوتان الدولية بشأن حقوق الطفل والمرأة. وإضافة إلى ذلك، وقّعت بوتان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ على الميثاق الاجتماعي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الذي يدعو، في جملة أمور، إلى النهوض بوضع المرأة وتعزيز حقوق الطفل ورفاهه.

٣٥- وبوتان طرف أيضاً في إعلان ومنهاج عمل بيجين، والتزام يوكوهاما العالمي المعتمد في المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية في عام ٢٠٠١.

رابعاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف - الدستور

٣٦- يكفل دستور بوتان حقوق الإنسان لكل مواطن ويحميها، وينص على توفير سبل إنصاف عاجلة وفعالة عند حدوث تجاوز أو انتهاك لتلك الحقوق. وتنص المادة ٧ تحديداً على ضمان حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في الحياة، والحرية وأمان الفرد على شخصه، والحق في حرية الكلام، والتعبير عن الرأي، وحرية التفكير، والضمير والدين، ولا يمكن الحد من هذه الحقوق إلا بالأصول القانونية الواجبة. وتُلزم الأقسام ٣ و٥ و٦ من المادة ٩ من الدستور، الدولة بإنشاء مجتمع مدني وحماية حقوق الإنسان وكرامته، وضمان الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص، وتوفير العدالة من خلال عملية سريعة تتسم بالإنصاف والشفافية، وتقديم المساعدة القانونية لإقامة العدل.

باء - السعادة الوطنية الشاملة

٣٧- السعادة الوطنية الشاملة هي المبدأ التوجيهي للفلسفة الإنمائية في بوتان التي أعلنها الملك الرابع في عام ١٩٧٤، وهي تحدد الإطار اللازم لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وإدماجها في نسيج مجتمع بوتان. وتدعم

هذه الفلسفة المبادئ القوية للمساواة بين جميع البشر وترابطنا بجميع الكائنات الحية الأخرى والحقوق والمسؤوليات التي يجب أن يسترشد بها الإنسان في سلوكه. وقد حظيت هذه الفلسفة بقيمة مضافة من جراء ترسيخها في الدستور الذي يكلف الدولة ... "بأن تسعى جاهدة لتعزيز تلك الشروط التي تتيح تحقيق السعادة الوطنية الشاملة".

٣٨- من حيث الجوهر، تلتمس السعادة الوطنية الشاملة زيادة سعادة الأفراد إلى أقصى حد بتهيئة بيئة تمكينية تتيح لهم تحقيق إمكاناتهم الكاملة كبشر بتحديد مسار بديل يتعدى تدابير التنمية التقليدية القائمة على الدخل. ويلتمس نهج السعادة الوطنية الشاملة إزاء التنمية إدراج التطلعات إلى السعادة، التي تشمل الاحتياجات الروحية والثقافية للشعب، في معادلة التنمية.

٣٩- وتندرج مبادئ حقوق الإنسان في الأركان الأربعة للسعادة الوطنية الشاملة. فعلى الجبهة الاقتصادية، يتطلع الركن الأول إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والعادلة، ويكفل ألا تنال التنمية الحالية من حقوق أجيال المستقبل في التنمية. وثانياً، يضمن استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واستفادة كل شخص في البلد من الأنشطة الإنمائية.

٤٠- أما الركن الثاني فهو الالتزام بصون وتعزيز التراث الثقافي والروحي للشعب. ويتضح ذلك في حماية الحقوق الثقافية ونهج عدم التمييز المتبع في البلد. ويعكس الركن الثالث، المتمثل في الحفاظ على البيئة، التزام الدولة الذي يتعدى المجال الاقتصادي للتنمية. أما الركن الأخير، وهو الحكم الرشيد، فيضع على عاتق الدولة مسؤولية التصرف كجهة موزعة للخدمات العامة تتميز بالفعالية والشفافية وبالسلوك الأخلاقي. ويقتضي ذلك أيضاً المساءلة فيما يخص القادة السياسيين ويستلزم الشفافية في جميع المؤسسات الحكومية والسياسية. والشعب هو بالطبع الذي يملك الآن سلطة الانتخاب لكي يقرر كيف ترتقي كل حكومة إلى المستويات العالية للمعايير الواردة في مصفوفة السعادة الوطنية الشاملة.

جيم - الإطار التشريعي

٤١- أصدرت الدورة البرلمانية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٩ عدداً من القوانين الهامة. وتشمل هذه القوانين، القانون المتعلق بشرطة بوتان الملكية، وقانون السجون، وهما قانونان سيعززان عملية إضفاء الطابع المهني على دائرة الشرطة وإدارة السجون.

٤٢- وقد شكَّل مجلسا البرلمان ٢١ لجنة. وتشمل هذه اللجان، اللجنة التشريعية، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة الثقافية، ولجنة العمل والتوظيف، ولجنة المرأة والطفل، ولجنة الحد من الفقر، ولجنة وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولجنة الشباب والرياضة، ولجنة تطوير التعليم في الجمعية الوطنية. وتشمل اللجان، في المجلس الوطني، اللجنة التشريعية، ولجنة الاقتصاد والرفاه الجديدة، واللجنة المعنية بالشؤون الاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالبيئة والموارد الطبيعية، ولجنة الحكم الرشيد.

٤٣- ولكي يتمكن الجهاز التشريعي من أداء دور بارز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، أُنشئت لجنة معنية بحقوق الإنسان في الجمعية الوطنية، تتمثل مهامها، ضمن جملة أمور، في مراجعة القوانين والسياسات القائمة

المتصلة بحقوق الإنسان والتوصية بإدخال تعديلات عليها، وأيضاً اقتراح تشريعات جديدة، وزيارة زنزانات السجون ومراكز الاحتجاز والتحقيق في أي حوادث تنم عن انتهاكات لحقوق الإنسان وجمع معلومات من الضحايا عندما يوعز رئيس المجلس أو المجلس بذلك، واستعراض حالة تنفيذ الحكومة والوكالات الأخرى لقرارات الجمعية الوطنية المتصلة بحقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها والوفاء بالمسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان التي يحيلها المجلس وتقديم ما تتوصل إليه من نتائج وما لديها من آراء وتوصيات.

دال – الجهاز القضائي والحق في محاكمة عادلة

٤٤- تلتزم بوتان بمبدأ سيادة القانون، ويكفل الدستور الحق في محاكمة عادلة ونزيهة ومستقلة. وينص الدستور أيضاً على المساواة أمام القانون وعلى توفير القانون حماية فعالة للجميع على قدم المساواة. وتطبق القوانين بالتساوي على جميع المواطنين بدون استثناء وتُجرى المحاكمات بطريقة علنية باستثناء بعض الظروف مثل الحالات التي تتعلق بالأحداث. ويحق لأي شخص توجه إليه تهمة بارتكاب جرم جزائي افتراض براءته حتى تثبت إدانته. ويحق للمتهم الحصول على الأدلة التي هي بحوزة الحكومة، وتوفر الدولة خدمة قانونية مجانية للمتهمين المحتاجين إذا اقتضت مصلحة العدالة ذلك، ولضمان عدم حرمان أي شخص من العدالة لأي سبب اقتصادي أو حالات عجز أخرى.

٤٥- وإلى جانب الدستور، يضمن قانون الإجراءات المدنية والجنائية بدرجة كبيرة الحق في محاكمة عادلة في الإجراءات المدنية والجنائية. وينص القانون على منح حقوق غير مقيدة في الطعن في قرار صادر عن قاض. ويدرج الجهاز القضائي المعايير الدولية في عملية اتخاذه للقرارات.

٤٦- وقد بذلت الحكومة الحالية جهوداً متضافرة لضمان استقلالية الجهاز القضائي ولإقامة العدالة على وجه السرعة وبطريقة منصفة ودون تكلفة عالية، ولتأمين إجراء محاكمات حسب الأصول. وقد تحقق ذلك بضمان استقلالية الجهاز القضائي في مهامه وتوافر الموارد المالية والبشرية، وفرض قاعدة ثابتة على جميع المحاكم تتمثل في تسوية جميع القضايا في غضون عام واحد، وبإضفاء الصبغة المؤسسية على عملية التثقيف القانوني المستمر لموظفي القضاء لتعزيز قدرتهم في الهيكل الديمقراطي الجديد والمساهمة في بناء نظام قانوني موثوق وفعال.

هاء – الفئات المحددة

١- النساء

٤٧- تتمتع المرأة في بوتان بوضع متساو مع الرجل. وقد وفّر المجتمع البوتاني التقليدي، الذي يقوم بدرجة كبيرة على التعاليم البوذية، بيئة آمنة للمرأة. ويسود النظام الأمومي في أجزاء كبيرة من البلد، والمرأة لا ترث الممتلكات فحسب بل أيضاً لديها سلطة اتخاذ قرارات جوهرية في قضايا الملكية والأسرة.

٤٨- بيد أن أول دراسة رائدة للقضايا الجنسانية في بوتان أجرتها الحكومة الملكية بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة في بوتان في عام ٢٠٠١، أشارت إلى أنه على الرغم من عدم وجود أي تمييز جنساني صريح في مجتمع بوتان، فإنه لا تزال هناك تصورات وقوالب نمطية تقليدية متأصلة جداً تؤكد تفوق الرجل.

٤٩- وتشكل النساء أيضاً العدد الأكبر بين ضحايا العنف المترلي. وللتصدي لذلك، تجري صياغة قانون يتعلق بالعنف المترلي. وفي الوقت الحالي، يعالج العنف المترلي والجنساني في المادتين المتعلقتين بالاعتداء والضرب في إطار قانون العقوبات. وتقدم وحدة حماية المرأة والطفل في تيمفو في إطار شرطة بوتان الملكية المأوى والاستشارة للنساء والأطفال ضحايا العنف.

٥٠- وتمثل الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٨-٢٠١٣) للبلد أيضاً معلماً بارزاً لأنها تطلب إلى القطاعات تعميم قضايا الجنسين بفعالية في سياسات هذه القطاعات وبرامجها، والاحتفاظ ببيانات مصنفة حسب الجنس. ومن التدابير الهامة الأخرى تكريس فصل كامل حول "المرأة في التنمية" في الخطة الخمسية العاشرة لبوتان وبلغ إجمالي الإنفاق المخصص لهذا الشأن ٦٤ مليون نو. ومن المتوقع أن تولي خطة العمل الوطنية المعنية بالقضايا الجنسانية والتي تتضمن جدولاً لسبعة مجالات استراتيجية رئيسية للتنفيذ في الخطة الخمسية العاشرة، مزيداً من الاهتمام لقضايا الجنسين وتمكين المرأة في جميع الخطط والسياسات الوطنية.

٢- الأطفال

٥١- يتجلى التزام بوتان بضمان الأمن والرفاه للأطفال واضحاً في كونها من بين أوائل البلدان التي صدقّت على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٠.

٥٢- ووفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، أدرج تعريف موحد للطفل في جميع التشريعات والسياسات، وأدرجت مواد خاصة بالطفل في الدستور وقانون العقوبات وقانون الإجراءات المدنية والجنائية لحماية رفاه الأطفال ومصالحهم.

٥٣- ويكفل الدستور الحق في التعليم المجاني حتى الصف العاشر (١١ عاماً) لجميع الأطفال الذين هم في السن الدراسية. والحصول على فرص التعليم التقني والمهني والتعليم العالي للجميع يستند إلى الكفاءة. وقد أحرزت بوتان أيضاً تقدماً مثيراً للاعجاب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بإتاحة التعليم الابتدائي للجميع وضمان المساواة بين الجنسين في التعليم. وقد تحقق ذلك عن طريق سياسات إنشاء مدارس ابتدائية للمجتمع المحلي وتوفير الكتب المدرسية مجاناً ولوازم القرطاسية ومرافق الإقامة الداخلية وبرامج الإطعام في المدارس، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية. وفي الوقت الحالي يبلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٢ في المائة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٩ في المائة منذ عام ٢٠٠٥. وقد حققت بوتان أيضاً التكافؤ بين الجنسين في التعليم حيث بلغ مؤشر التعادل ١,٠١ للمستوى الابتدائي و١,٠٢ للمستوى الأساسي في عام ٢٠٠٩.

٥٤- وينص قانون العقوبات وقانون الإجراءات المدنية والجنائية على أحكام صريحة بشأن الإجراءات المراعية للطفل في القضايا التي تتعلق بالأطفال وتستلزم حماية الخصوصية واصطحاب الكبار للأطفال أثناء المحاكمات. وتحدد أحكام القانون أيضاً الإطار العام لإصدار الأحكام على الأطفال وتجيز للمحكمة الإفراج عن طفل بكفالة أو تبيح للطفل العودة إلى المترل إذا كان حضوره غير ضروري في المحكمة. وقد تلقى عدد من رجال الشرطة التدريب في مجال الإجراءات المراعية للمرأة والطفل، وهم يقدمون المشورة إلى الأطفال الذين يخالفون القانون. ويُسجن الأطفال المجرمون في مراكز احتجاز منفصلة توجد فيها تسهيلات لإعادة تأهيلهم.

٥٥- ويعالج قانون العمل والتوظيف مسألة عمل الأطفال، والعقاب البدني محظور في جميع المدارس.

٣- الأشخاص ذوو الإعاقة

٥٦- يبلغ عدد الأشخاص المصابين بإعاقة أو أكثر في بوتان ٨٩٤ ٢١ شخصاً (تعداد السكان والمساكن في بوتان لعام ٢٠٠٥) وهم يمثلون نسبة ٣,٤ في المائة من السكان. ومن بين أولئك الأشخاص، هناك ٤٧٦ ٦ شخصاً لديه إعاقة منذ الولادة و٨٦٧ ١٥ شخصاً تعرض للإعاقة في مرحلة لاحقة من حياته. ولا تكشف البيانات المصنفة حسب الجنس المتعلقة بأنماط الإعاقة (تبلغ النسبة الإجمالية للذكور ٥٤ في المائة، وللإناث ٤٦ في المائة) عن أي تفاوت جنساني كبير إلا فيما يخص الإعاقتين البصرية والحركية، فإعاقة الحركة قد تعزى إلى تقسيم العمل بين الجنسين. وهناك عدد أكبر من الرجال يشغلون وظائف سائقين أو يمارسون غير ذلك من مهن محفوفة بالمخاطر وهم أكثر تعرضاً للإصابات المسببة للعجز.

٥٧- ونظراً إلى التقييدات المتعلقة بالقدرات المؤسسية، لم توقع بوتان بعد على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. بيد أن الحكومة تنظر فيها. وإلى أن توقع عليها، أدرجت الحكومة برامج تتعلق بالإعاقة في خططها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق ترشيد عملية تخصيص ميزانية مناسبة والتخطيط والتنسيق بوجه عام.

٥٨- وفي الوقت الحالي، هناك ثلاث مدارس مخصصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد استُهلت أيضاً عدة مشاريع بالتعاون مع الصندوق الإنمائي للشباب لتوسيع نطاق برامج التعليم الخاص. ويرمي أحد المشاريع المنفذة في إطار الصندوق الإنمائي للشباب إلى تعزيز فرص التعليم المتاحة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

واو - اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والطفل

٥٩- اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والطفل هيئة تتمتع بالاستقلالية التامة مكلفة بولاية تشتمل على مسؤوليات وظيفية داخل البلد وخارجه. ويشمل ذلك معالجة شواغل الأطفال والنساء ورفاههم، وتلقي تقارير تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان للأطفال والنساء والتحقيق فيها، وتنسيق عملية تقديم التقارير القطرية الدورية والأنشطة المتعلقة بهيئات المعاهدات الدولية والإقليمية واستعراض المسائل والسياسات والتشريعات المتصلة بالأطفال والنساء وإسداء المشورة إلى الحكومة والتصرف كأداة للحكومة في مجال مراقبة الحقوق.

زاي - منظمات المجتمع المدني

٦٠- وفقاً لقانون المجتمع المدني في بوتان الصادر في عام ٢٠٠٧، تتولى هيئة منظمات المجتمع المدني، التي أنشئت في عام ٢٠٠٩، مسؤولية تنفيذ أحكام القانون، بما في ذلك الإشراف على تكوين وعمل منظمات المجتمع المدني وذلك لضمان المساءلة والشفافية في عملياتها. وفي الوقت الحالي، قدمت ٣٣ منظمة، بما فيها المنظمات التي تعمل بالفعل كمنظمات للمجتمع المدني، طلبات للحصول على مركز منظمة للمجتمع المدني لدى الهيئة. وسيكون لهذه المنظمات التي يعمل معظمها لمساعدة الأشخاص المهمشين اقتصادياً وضع قانوني حالما ترد في قائمة منظمات المجتمع المدني المعتمدة لدى الهيئة. وحتى قبل سن هذا القانون، أثبتت منظمات المجتمع المدني وجودها من خلال دعم المجالات والاحتياجات الرئيسية لمجتمع متغير.

حاء – الوعي العام بحقوق الإنسان

٦١- نظمت اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والطفل عدداً من الدورات التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل الدورة التدريبية المتعلق باتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمساواة بين الجنسين والتنمية، وهذه الدورات موجهة إلى الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، وأعضاء الجهاز القضائي والبرلمانيين والموظفين الحكوميين المحليين والإعلاميين والشباب والأطفال. وأجريت دورات تدريبية داخل البلد تتعلق باتفاقية حقوق الطفل من أجل موظفي وحدة حماية النساء والأطفال في الشرطة. وقدمت اللجنة الدعم أيضاً إلى دورات تدريبية منظمة خارج بوتان تتعلق بالتوعية بحقوق الطفل والاتجار بالبشر من أجل مختلف الجهات صاحبة المصلحة. ونُظمت جولات دراسية لأفراد الشرطة والجهاز القضائي في سري لانكا وتايلند من أجل استعراض الإجراءات التي تراعي المرأة والطفل وتقييم كيفية ومدى إمكانية اعتمادها في بوتان.

٦٢- وقامت محكمة العدل الملكية بحملة بعنوان "معرفتك للقانون تحمي حقوقك"، للتوعية بالقانون في مختلف المدارس والمؤسسات التربوية، مع تأكيد القضايا المتعلقة بحقوق الطفل وواجباته لحماية حقوقه على نحو أفضل. وأجرت اللجنة مع منظمة اليونيسيف دورة تدريبية تتعلق بحقوق الطفل وحمايته مخصصة للرهبان ومدراء المدارس ورؤساء المؤسسات الرهبانية، وهناك خطط لتنظيم المزيد من هذه الدورات التدريبية في المستقبل.

٦٣- وعلى الرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل لم تدرج في المناهج الدراسية الرسمية، فإن مسائل حقوق وحماية الطفل قد أدرجت في مختلف الأنشطة التي تتناول الأطفال، بما في ذلك برامج الكشافة، والدورات التدريبية لقيادات الشباب، وبرامج المهارات الحياتية في المدرسة وفي الأنشطة الأخرى الخارجة عن المناهج الدراسية.

٦٤- وعُقدت حلقة عمل لتدريب المدربين في بداية عام ٢٠٠٩ من أجل موظفي الجهاز القضائي والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون تتعلق بالقوانين والسياسات والعنف ضد المرأة والحقوق. وحضر حلقة العمل ما يزيد على ٤٠ شخصاً من الجهاز القضائي والشرطة وعمل هؤلاء بدورهم على توعية العاملين في الوكالات التابعة لكل من الجهازين.

طاء – مساءلة شرطة بوتان الملكية والإشراف عليها

٦٥- تتولى شرطة بوتان الملكية، بوصفها وحدة عسكرية مدربة، المسؤولية الأساسية عن حفظ القانون والنظام ومنع الجريمة. وتعتبر أيضاً جزءاً هاماً من القوة الأمنية في البلد. ويعزز القانون المتعلق بشرطة بوتان الملكية الذي صدر في عام ٢٠٠٩ أدوار ومسؤوليات أفراد الشرطة في المجتمع. وينص القانون أيضاً على الآليات اللازمة للتحقق من أي إساءة لاستخدام السلطة على أيدي رجال الشرطة. ويوفر قانون الإجراءات المدنية والجنائية صمام الأمان لأي إساءة لاستخدام السلطة في التحقيقات الجنائية التي يقوم بها مسؤول عن التحقيق في شرطة بوتان الملكية. ويقوم مجلس دائرة الشرطة المؤلف من كبار المسؤولين وممثل لوزارة الداخلية والشؤون الثقافية باستعراض التحريات وإجرائها والتحقيق في قضايا تنطوي على إساءة استخدام السلطة على أيدي الشرطة. ويجيز القانون المتعلق بشرطة بوتان الملكية أيضاً لرئيس الشرطة اتخاذ إجراءات مناسبة للموافقة على تقارير التحريات التي يقدمها المجلس وفرض عقوبات على رجال الشرطة تبعاً لذلك. وتعمل شرطة بوتان الملكية تحت الإشراف المدني.

٦٦- ولا تتمتع الشرطة في بوتان بالحصانة من المقاضاة الجنائية في أي انتهاك لحقوق الإنسان. ويتوقع منها أن تعمل بمزيد من الفعالية والكفاءة لضمان حقوق المتهمين خلال التحقيق. ويتضمن القانون المتعلق بشرطة بوتان الملكية معايير ومبادئ دولية لمعالجة حقوق المتهمين وأفضل الممارسات الأساسية لكي يتصرف رجال الشرطة بطريقة فعالة ومشروعة وإنسانية.

٦٧- وتواصل شرطة بوتان الملكية اتباع نهج قائم على الحقوق في عملها. وتحاول أيضاً تحسين صورة الخدمة العامة التي تقدمها من خلال إجراء استعراضات مؤسسية وتوفير مختلف الدورات التدريبية التي تتعلق بحقوق الإنسان لأفراد الشرطة. وتساعد آليات المساءلة التي ينص عليها القانون المتعلق بشرطة بوتان الملكية على ضمان انضباط الشرطة واحترامها لحقوق الإنسان وترسيخ ثقافة مؤسسية للشرطة في مجال حماية حقوق الأشخاص.

ياء - التعاون سابقاً مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان

٦٨- اهتمت بوتان اهتماماً نشيطاً بأنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وخاصة من خلال لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان. وقد عملت بوتان كعضو نشيط في لجنة حقوق الإنسان لمدة ثلاث ولايات امتدت من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ ومن ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. وهي تشارك بنشاط في عمل مجلس حقوق الإنسان على الرغم من أنها ليست عضواً فيه. كما شاركت بنشاط على المستوى الوزاري في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا والمؤتمر العالمي بشأن العنصرية المعقود في ديربان ومؤتمر استعراض نتائج ديربان.

٦٩- وكانت بوتان من بين أول مجموعة البلدان دعت السيد خوسيه أيالا لاسو، أول مفوض سامٍ لحقوق الإنسان، لزيارة البلاد في آب/أغسطس ١٩٩٤ بعد تقلده منصبه في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وأجرى المفوض السامي خلال زيارته مناقشات واسعة النطاق بشأن حالة حقوق الإنسان في بوتان مع جميع المسؤولين الحكوميين المعنيين. وطلبت الحكومة من المفوض السامي أن يقدم مركز حقوق الإنسان (المعروف الآن بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان) المساعدة للنهوض بتنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني. ونتيجة لذلك، كانت بوتان المستفيدة من مشروع للتعاون التقني أعدته المفوضية.

٧٠- وبعد زيارة المفوض السامي، حدث تفاعل وتعاون نشيطان بين بوتان والمفوضية، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ مشروع التعاون التقني. ومنذ ذلك الوقت ووزراء بوتان الذين يزورون جنيف يواصلون أيضاً التفاعل مع المفوضية. كما أن البعثة الدائمة لبوتان في جنيف مستمرة في التفاعل بشكل منتظم مع المفوضية.

٧١- وقد نفذت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١ مشروع التعاون التقني BHU/95/AH/20 - تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني، الذي تقرر نتيجة لزيارة المفوض السامي. وكانت التكلفة الإجمالية للمشروع ٦٠٠ ٣٠٠ دولار أمريكي، بما في ذلك مشاركة عينية من الحكومة بمبلغ قدره ٠٠٠ ١٠ دولار. وبفضل هذا المشروع، تمكنت بوتان من تعزيز إقامة العدل، وتدريب موظفي إنفاذ القانون على الجوانب النظرية والآثار العملية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ودعم قدرة بوتان على تقديم التقارير بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وفهمها للمعايير والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. وتم في إطار هذا المشروع الاضطلاع بالأنشطة التالية:

(أ) تنظيم حلقة دراسية لقضاة المحكمة العليا بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ب) تنظيم حلقة تدريبية في بوتان بشأن إقامة العدل لصالح المساعدين القانونيين المعنيين بالإجراءات الجنائية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان،؛

(ج) تنظيم حلقة تدريبية للشرطة بشأن حقوق الإنسان وإنفاذ القانون؛

(د) تنظيم حلقة تدريبية لقضاة الدائرة بشأن الهياكل القضائية؛

(هـ) تدريب القضاة على إقامة العدل وحقوق الإنسان من خلال برنامج المفوضية للزمالات، بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان التابع لجامعة أسكس؛

(و) تنظيم حلقة تدريبية للشرطيات بشأن حقوق الإنسان للمحتجزين في إطار برنامج المفوضية للزمالات بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان التابع لجامعة أسكس؛

(ز) تقديم زمالات إلى موظفين حكوميين مختصين، بشأن الانضمام إلى المعاهدات والتزامات الإبلاغ.

وفي نهاية المشروع، وظفت المفوضية خبيراً مستقلاً للقيام ببعثة لتقييم المشروع. وأشير في تقرير التقييم إلى أن التزام الحكومة بالمشروع كان إيجابياً. وبصفة خاصة سلط التقرير الضوء على ما أُبدي من تعاون في تنفيذ وإدارة المشروع بصورة عامة، واختيار العناصر المناسبة للمشاركة في مختلف الأنشطة في إطار المشروع، وكذلك إيلاء الاهتمام بصفة خاصة إلى المتابعة التي تقوم بها الوكالات الحكومية التي تعوِّل على منافع التعاون التقني.

٧٢- وكانت بوتان أيضاً أول بلد دعا الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى إجراء زيارته للبلاد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ قام بها رئيس/مقرر الفريق العامل، السيد لويس جوانيه، وعضوان من أعضاء الفريق وهما السيد ل. كاما والسيد ك. سيبال. ووجهت الدعوة إلى الفريق العامل لزيارة بوتان فيما يتصل بقضية احتجاز تعسفي مزعوم كان الفريق العامل ينظر فيها. ولم يقتصر نطاق الزيارة على هذه القضية بالذات، بل شمل مجالات أخرى من ولاية الفريق العامل. وأبدت الحكومة، بروح من الانفتاح والشفافية، تعاوناً كاملاً لتيسير هذه الزيارة.

٧٣- ودعت الحكومة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى إجراء زيارة متابعة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ قام بها السيد لويس جوانيه، الرئيس/المقرر. وقام الفريق العامل بمتابعة التوصيات التي أبداها بشأن إقامة العدل؛ وزار المحاكم والسجون ومخافر الشرطة في أقاليم أخرى خارج العاصمة؛ وأعاد تقييم القضية فأعلن أنها قضية لا تنطوي على احتجاز تعسفي. ولاحظ الفريق العامل أنه تم تنفيذ توصياته التي قدمها سابقاً ولاحظ أيضاً أن الحكومة تعتزم معالجة القضايا التي يُلفت انتباهها إليها بفعالية. وأعلن الفريق العامل، مرة أخرى، أن القضية المحددة المحالة إليه لكي يقوم بمراجعتها لا تنطوي على احتجاز تعسفي.

٧٤- ودعت الحكومة السيد ميغيل ألفونسوا مارتينيز، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والمسؤوليات الإنسانية، إلى زيارة بوتان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقد أقام حواراً مكثفاً مع المسؤولين الحكوميين المعنيين بشأن إعداد تقريره النهائي (E/CN.4/2003/105) المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ عن دراسة كانت لجنة حقوق الإنسان

قد طلبت منه إعدادها بموجب قراراها ٦٣/٢٠٠٠، وقُدمت عملاً بأحكام مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٧/٢٠٠٢.

٧٥- وقد بدأ التعاون بين بوتان واللجنة الدولية للصليب الأحمر بعد أن وقعتا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ على مذكرة تفاهم مدتها خمس سنوات. وبموجب مذكرة التفاهم هذه، التي تم تجديدها سنوياً منذ انتهاء مدتها في عام ١٩٩٨، يُسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة جميع الأشخاص المحبوسين أو المحتجزين بسبب ارتكاب جرائم تتعلق بالمساس بالأمن القومي. وقد مُنحت اللجنة الدولية ترخيصاً لزيارة جميع الأماكن التي يتواجد فيها مثل أولئك السجناء لتحديد طريقة معاملتهم وظروف احتجازهم المادية والنفسية. وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كانت اللجنة الدولية قد أجرت ٢٧زيارة إلى بوتان.

٧٦- وقد نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر قرابة ١٤ حلقة دراسية/حلقة عمل بشأن تنفيذ القانون الإنساني الدولي مع التركيز بوجه خاص على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧، وذلك لصالح موظفي إنفاذ القانون والمسؤولين الحكوميين المعنيين في بوتان. ودعماً لعمل اللجنة الدولية، قدمت الحكومة مساهمات طوعية إلى اللجنة الدولية بمبلغ سنوي قدره ٠٠٠ ١٦ دولار أمريكي. وأعربت كل من الحكومة واللجنة الدولية عن ارتياحهما إزاء الوضع الراهن للتعاون.

خامساً - تحديد التحديات والقيود والمنجزات وأفضل الممارسات

ألف - التحديات والقيود

١- الفقر

٧٧- على الرغم من التقدم الملحوظ المحرز على مر السنين في الحد من الفقر، لا تزال نسبة ٢٣,٢ في المائة من السكان تعيش دون خط الفقر. وبذلك، فإن الهدف الشامل للخطة الخمسية العاشرة هو الحد من الفقر بنسبة ١٥ في المائة في نهاية مدة الخطة الحالية. وتسلم الحكومة بأن الفقر لا يتعلق بعدم توفر المستلزمات الأساسية والاحتياجات المادية فحسب، بل إنه شرط معوق يؤثر إلى درجة كبيرة على رفاه السكان من الناحية غير المادية أيضاً. وانتشار الفقر هو أكبر عائق يحول دون تحقيق بوتان لرؤيتها المتمثلة في مجتمع تسوده سعادة وطنية شاملة. ويزيد من تفاقم هذا الوضع أن نسبة ٩٨ في المائة من السكان الذين يعانون من الفقر هم من المقيمين في المناطق الريفية. ويستتبع انعدام التعليم والوعي قيوداً ملحوظة.

٢- المشاكل المتعلقة بإمكانية الوصول

٧٨- إن وعورة الجبال وتبعثر المستوطنات الريفية في جميع أنحاء البلاد يجعلان من الصعب والمكلف للغاية تقديم الخدمات الاجتماعية مثل الخدمات الصحية والتعليمية والإمداد بالكهرباء وبالمياه الصالحة للشرب.

٣- البطالة

٧٩- ونظراً إلى وجود ٦٠٠ ١٠ عاطل عن العمل من الجنسين حسب التقديرات، لا يمكن نكران الحاجة إلى إيجاد فرص لعمل الشباب. وقد ازداد معدل البطالة على المستوى الوطني من نسبة ١,٤ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى نسبة ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن هذا الرقم غير منذر بالخطر بالمقارنة مع الاتجاهات العالمية، فإن الحالة في سياق بوتان تعتبر حرجة لأن أعمار أكثر من ٣٠٠ ٦ شخص (٦٠ في المائة) من العاطلين عن العمل من الشباب تتراوح بين ١٥ و٢٤ عاماً وأن الشباب يشكلون نسبة ٢٣ في المائة تقريباً من السكان في البلاد.

٨٠- ومن المتوقع أن يزداد عدد الشباب بحلول عام ٢٠١٣ إلى ٤١٧ ١٩٤ (٥٣٠ ٢ ١٠ ذكراً و٨٨٨ ٩١ أنثى). ووفقاً لاستطلاعات تتعلق بالقوى العاملة، فإن البطالة في صفوف الشباب تزداد سنوياً بنسبة ٠,٤٤ في المائة (٠,٢١ في المائة للذكور و٠,٦٨ في المائة للإناث). وتبين التعدادات السكانية والإسكانية في بوتان لعام ٢٠٠٥ أن نسبة الشباب من العاطلين عن العمل تبلغ ٦,١٩ في المائة (٥,٥٣ في المائة للذكور و٧,١٩ في المائة للإناث). وفضلاً عن ذلك، فإن الزيادة المطردة في الهجرة من الأرياف إلى المدن تؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة المنتشرة في صفوف الشباب. كما تبين نتائج التعداد السكاني والإسكاني في بوتان لعام ٢٠٠٥ أن معدل البطالة في المدن البالغ ١٠,٧ في المائة (٥ في المائة للذكور و١٦,٣ في المائة للإناث). وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة للحد من البطالة في صفوف الشباب، كان قرابة ٠٠٠ ١٠ شخص من الباحثين عن عمل لا يزالون عاطلين عن العمل وقت كتابة هذا التقرير. وتتخذ الحكومة حالياً تدابير مثل نشر معلومات تتعلق بسوق العمل، وتقديم خدمات لإيجاد عمل، والترويج لتنظيم المشاريع وللعمل الحر من خلال الترويج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والأخذ ببرامج لتدريب المتدربين وبرامج الالتزام قبل العمل للحد من مستوى البطالة في صفوف الشباب.

٤ - تغير المناخ

٨١- تواجه بوتان، بوصفها بلداً صغيراً غير ساحلي من أقل البلدان نمواً ذات نظام إيكولوجي هش وجبلي، تهديدات خطيرة بسبب تغير المناخ على الرغم من أنها واحدة من البلدان التي لديها أدنى مستوى من انبعاثات غازات الدفيئة ومن التزامها بمسيرة التنمية النظيفة والخضراء تمشياً مع الفلسفة الإنمائية التي تنتهجها المتمثلة في تحقيق سعادة وطنية شاملة لسكانها. وبوتان ذات الانبعاثات القليلة، التي تحتل الغابات فيها نسبة ٧٢,٥ في المائة من مساحة البلاد، والملتزمة دائماً بالاحتفاظ بالغابات بنسبة لا تقل عن ٦٠ في المائة من أراضيها، تجاوزت مستوى البلدان ذات الأثر المحايد للكربون كما أنها حققت عزلاً صافياً لغازات الدفيئة. ومع ذلك، فإنها أحد البلدان الأكثر تأثراً بالأخطار المترتبة على تغير المناخ. ومن بين المخاطر المحددة فيضانات البحيرات ذات الأصل الجليدي، وأنماط الطقس الشاذة، وازدياد حالات الإصابة بالأمراض التي تنتشر بنواقل المرض.

٨٢- ولدى بوتان ٢٦ بحيرة ذات أصل جليدي معرضة لخطر الفيضان كنتيجة مباشرة للاحترار العالمي. وإذا لم يتم التصدي لهذا التهديد، فإنه سيعرض للخطر حياة ومصادر عيش أشخاص كثيرين لا في بوتان فحسب بل في المناطق الكثيفة بالسكان في بلدان المنبع أيضاً. والفيضان الذي وقع مؤخراً في أيار/مايو ٢٠٠٩ مثال على التدمير الذي قد تحدثه مثل هذه المخاطر. وقد أدت الأمطار المتواصلة بسبب إعصار أيلا في خليج البنغال إلى فيضان مجمل

منظومة الأنهار في بوتان إلى مستويات لم تحدث من قبل. وإلى جانب الأضرار التي لحقت بالممتلكات وبلغت ٧١٩ مليون نغولتروم، أودت هذه الكارثة بحياة ١٢ بوتانياً.

٨٣- وتعتمد نسبة ٦٩ في المائة من البوتانيين على الزراعة للبقاء، ولكن النقص في المياه وأعاصير المونسون الشديدة التقلب يهددان أساليب معيشتهم. ومشاريع الطاقة الكهرمائية التي تدر أعلى دخل لبوتان، ستتأثر تأثيراً سلبياً أيضاً. وتنتشر الملاريا وحمى الضنك الآن من المرتفعات السفلى إلى المرتفعات العليا التي لم تظهر فيها مثل هذه الأمراض قط.

٥- الهجرة غير القانونية

٨٤- تقع بوتان في منطقة تحدث فيها تحركات سكانية ضخمة بسبب عوامل قاهرة تتمثل في الفقر المدقع وتدهور البيئة وعدم الاستقرار السياسي. وتواجه بوتان، منذ عام ١٩٦٠، أي عندما بدأت بعملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المخطط لها، تدفقات من المهاجرين غير القانونيين الذين هم في الواقع مهاجرون اقتصاديون، انجذبوا إلى بوتان بسبب الفرص الاقتصادية الأفضل التي تتيحها وبسبب نسبة الأرض للفرد الواحد وصغر حجم سكان البلاد.

٨٥- ولقد اختلط المهاجرون غير القانونيين بسهولة بسكان لهوتسامبا المحليين في جنوب بوتان، المنحدرين من أصل نيبالي إثني، وسجلوا أنفسهم كمواطنين بوتانيين بوسائل احتيالية. وقد تمكنوا من الإفلات من الكشف بسبب ضعف النظام الإداري في الجنوب وبسبب علاقتهم الإثنية والثقافية واللغوية بشعب لهوتسامبا، الذي حصل على الجنسية البوتانية في عام ١٩٥٨.

٨٦- وكشف أول تعداد سكاني تم على نطاق البلاد في عام ١٩٨٨ وجود عدد كبير من المهاجرين غير القانونيين وحدوث زيادة غير طبيعية في عدد السكان في جنوب بوتان. وأدت خطورة الحالة إلى أن طبقت الحكومة قوانين المواطنة والهجرة في البلاد تطبيقاً أكثر صرامة. وللأسف، قام أشخاص من ذوي المصالح السياسية بتضليل الجماهير في الجنوب والادعاء بالتمييز ضد بوتانيي الجنوب، مما أدى إلى حدوث اضطرابات سياسية في البلاد.

٨٧- وسرعان ما أدى افتتاح مخيمات اللاجئين في ١٩٩١ في شرق نيبال، دون اتخاذ أية إجراءات تتعلق بفرز اللاجئين للتحقق من وضعهم كلاجئين، إلى تجمع أنواع مختلفة من البشر في المخيمات. ومشكلة السكان في مخيمات اللاجئين في شرق نيبال ليست مشكلة تتعلق بحالة نموذجية من حالات اللجوء، بل إنها مشكلة معقدة للغاية، لأنها تتعلق بالهجرة غير القانونية. ولا تزال بوتان ملتزمة بإيجاد حل دائم من خلال العملية الثنائية القائمة على اتفاقات تم التوصل إليها بالفعل بين حكومة بوتان ونيبال. ومن المؤمل، بقدوم حكومتين جديدتين في البلدين، أن تتلقى العملية الثنائية الدعم السياسي المطلوب. وقد ظلت قنوات الاتصال دائماً مفتوحة. وجهود المجموعة الأساسية في إعادة توطين سكان المخيمات هي جهود محمودة لأن هذه المبادرات ستسهم في إيجاد حل لهذه المشكلة الإنسانية.

٨٨- ومن المرجح أن تستمر بوتان، بوصفها بلداً صغيراً له حدود مفتوحة ومسامية، في مواجهة خطر الهجرة غير القانونية، وأن تظل تشكل، بفضل هذا القدر القليل من النجاح الذي حققته في جهودها الإنمائية، بلد مقصد

جذاباً للمهاجرين لأغراض اقتصادية. ومن شأن الهجرة غير القانونية، في حال عدم كبحها، أن تطرح تحديات هامة لأمن البلد وكيانه السياسي والثقافي المستقل. والضمانات الوحيدة لبوتان من هذه التهديدات هي قوانينها المتعلقة بالمواطنة والهجرة.

٦- الإرهاب

٨٩- يساور بوتان قلق خطير يتعلق بالأمن ناجم عن زيادة الأنشطة الإرهابية فيها. وقد قامت قوات مسلحة تم تشكيلها خارج بوتان بهذه الأنشطة الإرهابية حيث أعلنت عن رغبتها في دخول البلاد لتحقيق أهدافها السياسية من خلال وسائل عنف، تتضمن ثورة مسلحة لزعزعة الحكومة الديمقراطية في بوتان. وفي السنتين الماضيتين، قامت هذه المجموعات بـ ١٥ عملية تفجير بالقنابل داخل بوتان، كان الهدف من بعضها منع الناس من المشاركة في أول انتخابات ديمقراطية يشهدها تاريخ بوتان. كما حاولت هذه المجموعات تشكيل مخيمات إرهابية داخل بوتان وتحريض الناس على شن حرب شعبية ضد الحكومة الديمقراطية.

٩٠- وبوتان، التي تمر بمرحلة حاسمة تعمل فيها على تدعيم الديمقراطية، غير قادرة على مواجهة أي إخلالات تنشأ عن أنشطة إرهابية. وهذه الإخلالات تشكل تهديداً أمنياً خطيراً لها ويمكن، في حال عدم وقفها، أن تزعزع المنطقة بأسرها. وتحتاج بوتان، في هذه المرحلة الهامة من تاريخها، إلى تعاون وتفهّم كاملين من المجتمع الدولي لضمان ألاّ تؤدي التهديدات الإرهابية إلى تقويض نجاح عملية الديمقراطية فيها.

باء - المنجزات

١- الأهداف الإنمائية للألفية

٩١- قررت بوتان، بانضمامها إلى الأهداف الإنمائية للألفية، المشاركة في الرؤية العالمية لقرن جديد يقوم على القيم الأساسية للحرية والمساواة والتضامن والتسامح والاحترام. وهي تواصل السير نحو بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية.

(أ) الحد من الفقر، والعمل بأجر

٩٢- انخفض معدل الفقر بنسبة تتجاوز الثلث، من ٣٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧، ومن الأرجح أن تتجاوز بوتان تحقيق الهدف الأول المتمثل في تخفيض مستوى الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويشكل ذلك منطلقاً لمعالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وللتصدي لمسألة عدم توفر الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة، ولا سيما المناطق الريفية، شرعت الحكومة في عدد من التدخلات لصالح الفئات المستهدفة، بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية للأمن الغذائي لبوتان ورسم حدود الأراضي الزراعية الخصبة في إطار مشروع حماية لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي.

٩٣- وتواجه بوتان تحديات كبيرة في توفير عمل مأجور للشباب، الذين يشكلون نسبة غير عادية من السكان. ومع ذلك، فإن البطالة هي أساساً ظاهرة حضرية في حين أن المناطق الريفية ما زالت تواجه نقصاً كبيراً في الأيدي العاملة. وبغية التصدي لهذه القضايا، تواصل الحكومة الاستثمار لإيجاد فرص عمل على نطاق واسع وتطوير

المهارات من خلال تنظيم دورات للتدريب ولتنظيم المشاريع والتلمذة الحرفية للباحثين عن العمل والتشجيع على المكننة الزراعية في المناطق الريفية لعكس اتجاه النقص في الأيدي العاملة وجعل الحياة في المزارع أكثر جاذبية.

(ب) التعليم الابتدائي الشامل والمساواة بين الجنسين

٩٤- بدأت بوتان في أوائل الستينات، لأول مرة، بتطبيق نظام التعليم الحديث من خلال الشروع في الخطة الخمسية الأولى. وحتى ذلك التاريخ، كان التعليم في البلاد يقتصر على التعليم في الأديرة. وقد دأبت الحكومة على إيلاء الأولوية العليا للتعليم وخصصت في إطار الخطة الخمسية العاشرة مبلغاً قدره ٩,٥ مليار نغولتروم بوتاني لهذا القطاع. وازداد عدد المدارس الآن إلى أكثر من ٥٦٤ مدرسة ومؤسسة، فيها ١٧٥ ٠٦١ طالباً يقوم بتدريسهم ٦٦٢ ٧ معلماً ومحاضراً في عام ٢٠٠٨، بعد أن كان هذا العدد لا يتجاوز ١١ مدرسة فيها ٤٠٠ طالب في عام ١٩٦٠.

٩٥- ولقد حدث تقدم جوهري في زيادة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وتسير بوتان نحو تحقيق التعليم الابتدائي الشامل. ويبلغ معدل الالتحاق بنسبة الإجمالي بالمدارس الابتدائية نسبة ١١٤ في المائة حالياً ويبلغ صافي معدل الالتحاق نسبة ٩٢ في المائة ويتمثل الهدف في بلوغ نسبة تعليم قدرها ١٠٠ في المائة في نهاية فترة الخطة الخمسية العاشرة. وهناك مساواة تكاد تكون كاملة بين الجنسين في المدارس الابتدائية وعلى مستوى التعليم الأساسي، وإن الهوة بين التحاق الجنسين بالمدارس في تقلص على مستوى التعليم الأعلى. ويتم باستمرار مراجعة المناهج الدراسية وتنقيحها لضمان علاقتها بعالم العمل والاحتياجات الناشئة للبلد.

٩٦- ومنذ عام ١٩٧٣ وبوتان تبذل جهوداً إضافية لتوفير التعليم للأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعليم، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات لأولئك الأطفال في مناطق استراتيجية في البلاد لتمكينهم من الوصول إليها بسهولة. وسيتم خلال الخطة الخمسية العاشرة تشييد عدد أكبر من هذه المؤسسات والمراكز.

٩٧- وعلى الرغم من المنجزات المحرزة، فإن قطاع التعليم يواجه قيوداً وتحديات كبيرة. وتتضمن هذه القيود والتحديات أموراً منها النقص في عدد المعلمين؛ والضغوط الكبيرة المفروضة على العدد المحدود للمرافق على مستوى التعليم الثانوي؛ وضمان تعليم يتصف بالجودة مع تعزيز الالتحاق بالمدارس في الوقت نفسه؛ واعتماد نهج شامل إزاء تعليم الأطفال الذين يعانون من إعاقة بدنية ومن صعوبات في التعلم. وتبذل الحكومة كل الجهود للتصدي لهذه التحديات.

(ج) الصحة: الطفل وصحة الأم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٩٨- منذ أن بدأت بوتان في عام ١٩٦١ أنشطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية من خلال بناء مستشفيين و١١ مستوصفاً وتزويدها بعدد قليل من العمال الصحيين، حقق قطاع الصحة منجزات كبيرة للغاية فيما يتعلق بنظام تقديم الرعاية الصحية. ويتبين من الجدول المدرج أدناه ما تم من تحسينات كبيرة في مجال الصحة.

الجدول: **مؤشرات مختارة**

الرقم التسلسلي	*المؤشرات*	*الخط الأساسي*	*الإحصاءات الحالية*
١	توقعات الحياة عند الولادة	٤٥,٦ سنة (١٩٨٥)	٦٦,٩ سنة (٢٠٠٩)
٢	معدل وفيات الرضع لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية	١٠٢,٨ (١٩٨٥)	٤٠,١ (٢٠٠٥)
٣	معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية	٢١١ (١٩٨٤)	٦١,٥ (٢٠٠٥)
٤	معدل وفيات الأمهات لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية	٧٧٠ (١٩٨٤)	٢٥٥ (٢٠٠٠)
٥	الوصول إلى الماء الصالح للشرب	٥٤ في المائة (١٩٨٥)	٨٢,٥ في المائة (٢٠٠٨)
٦	الوصول بشكل مأمون إلى مرافق صرف الفضلات/الإصحاح	٦٠ في المائة (١٩٨٧)	٩٠,٨ في المائة (٢٠٠٨)
٧	عدد المستشفيات	٢٧ (١٩٨٦)	٣١ (٢٠٠٠)
٨	عدد المراكز الصحية الأساسية	٦٧ (١٩٨٦)	١٧٨ (٢٠٠٩)
٩	عدد مصحات تقديم الخدمات	٤٦ (١٩٨٦)	٥١٤ (٢٠٠٩)
١٠	عدد الأطباء بمن فيهم الأخصائيون والأطباء من السكان الأصليين	١٤٥ (١٩٨٦)	١٧٤ (٢٠٠٩)
١١	عدد الممرضات والممرضين	٢٥٢ (١٩٨٦)	٥٦٧ (٢٠٠٩)
١٢	عدد التقنيين	١١٩ (١٩٨٦)	٤٢٠ (٢٠٠٦)

المصدر: وزارة الصحة، حكومة بوتان الملكية.

٩٩- ويستند نظام الرعاية الصحية في بوتان إلى نهج الرعاية الصحية الأولية الموجه نحو النهوض بالصحة ومنع الإصابة بالأمراض ومنع انتشار ظروف غير صحية، وهو أمر تلقت بشأنه الحكومة تهنئة دولية. فقد حققت بوتان في عام ١٩٩١ تحصيناً كاملاً للأطفال، وأُعلن في عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٣ على التوالي عن أن الجذام والاضطرابات الناجمة عن نقص اليود لم تعد تشكل مشكلة صحية عامة. وتتمثل قصة النجاح الأخرى لبوتان في البرنامج الأساسي للمخدرات. فقطاع الصحة ملتزم التزاماً كاملاً مع أصحاب مصلحة آخرين بتعزيز التزام البلد فيما يتعلق بمواصلة الحظر المفروض على بيع السجائر ومنتجات التبغ.

١٠٠- وعلى الرغم من عدم انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بوتان إلا بدرجة قليلة جداً، فقد اعتُبر هذا المرض شاغلاً صحياً عاماً هاماً محتملاً لمدة تتجاوز العقد من الزمن، وتواصل الحكومة إيلاء أولوية عليا لمكافحة انتشاره. ويزود المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بخدمات طبية واستشارية مجانية وتنظم بشكل منتظم حملات لمنع التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

(د) استدامة البيئة

١٠١- تستأثر الغابات بنسبة ٧٢,٥ في المائة من مجموع مساحة بوتان وتعتبر نسبة ٣٠ في المائة منها محمية. وقد كان ذلك ممكناً بفضل الالتزام السياسي القوي، والقيم التقليدية وطريقة المعيشة التي تبجل الطبيعة، وانخفاض عدد السكان نسبياً. وعلى الرغم من هذه الأمور، فإن صون البيئة أصبح بصورة متزايدة يشكل تحدياً بسبب الضغوط التي تمارسها الطلبات الجديدة للسكان الذين ما فتئ عددهم يتزايد.

٢- المنجزات المحرزة في الأهداف الإنمائية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي

١٠٢- إن الأهداف الإنمائية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ٢٠٠٧-٢٠١٢ هي انعكاس للإرادة الإقليمية بالقيام بعمل أفضل يتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية. وقد حددت الأهداف الإنمائية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ٢٢ هدفاً يحتل الأولوية في مجالات الحد من الفقر والتعليم والصحة والبيئة، ومنها ٨ أهداف إنمائية تتعلق بكسب الرزق، و٤ أهداف تتعلق بالصحة و٤ أهداف تتعلق بالتعليم و٦ أهداف تتعلق بالبيئة. وقد أحرزت بوتان تقدماً كبيراً في جميع هذه المجالات.

٣- نمو وسائل الإعلام

١٠٣- يكفل الدستور حرية الخطابة والصحافة، حيث ينص على "حق المواطن البوتاني في حرية الخطابة والرأي والتعبير" وعلى "حرية الصحافة والإذاعة والتلفزيون وغيرها من أشكال نشر المعلومات، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية". وتعتقد الحكومة اعتقاداً راسخاً أن وسائل الإعلام الحرة والمستقلة هي من الأمور الحيوية للديمقراطية الحية.

١٠٤- وبالإضافة إلى صحيفة كونسل، التي أصبحت صحيفة وطنية يومية في أيار/مايو ٢٠٠٩، بدأت في منتصف عام ٢٠٠٦ جهات خاصة بإصدار صحيفتين مستقلتين. وتلا ذلك صدور صحيفة يومية أخرى في عام ٢٠٠٨. وإلى جانب هيئة الإذاعة البوتانية، وهي الوكالة الوطنية للبث الإذاعي التي لديها قناة تلفزيونية ومحطة إذاعة، بدأت تعمل ثلاث محطات إذاعة إف إم - واحدة في عام ٢٠٠٦ والأخرى في عام ٢٠٠٧ والأخرى في عام ٢٠٠٨، وهي تغطي ثيمبو ومقاطعات قليلة أخرى. وهناك محطة تلفزيون خاصة في مرحلة متقدمة من التكوين. وتوجد في بوتان وسائل إعلام ما انفكت تعمل بحيوية وتؤدي مهامها كسلطة رابعة.

١٠٥- كما أن شبكة الإنترنت والتلفزة بالأقمار الصناعية موجودتان في بوتان منذ ١٩٩٩. وجميع المطبوعات الإعلامية الأخرى كانت ولا تزال متوفرة بحرية في بوتان.

جيم – أفضل الممارسات

١– خدمات الرعاية الصحية المجانية

١٠٦– قدمت الرعاية الصحية في بوتان، على الدوام، مجاناً. وقد وُطد هذا الالتزام بإدراجه في الدستور. بل إن الحكومة تتحمل أيضاً تكاليف العلاج الطبي، بما في ذلك تكاليف سفر وإقامة المرضى الذين يُحالون إلى المستشفيات في خارج البلد لتلقي العلاج المتخصص وكذلك المرافقين لهم. ويحصل العاملون في الخدمة المدنية أيضاً على إجازة طبية مدفوعة الأجر لمدة شهر لتمكينهم من مرافقة أقاربهم الذين أُحيلوا إلى الخارج لتلقي العلاج الطبي. ويقوم الموظفون الطبيون بزيارات دورية للمؤسسات الدينية والمدارس والسجون للقيام بفحوص طبية وتوفير التثقيف الصحي بشأن مواضيع مختلفة تهم الجهات المستفيدة.

١٠٧– وتركز سياسة الصحة على توفير مؤسسات التوليد وعلى الرضاعة الطبيعية لمدة أربعة أشهر. وتتمثل أفضل الممارسات الأخرى في مجال الرعاية الصحية في إنشاء "العاملين الصحيين على صعيد القرى"، الذين يوصلون الرعاية الصحية إلى المجتمعات المحلية. والعاملون الصحيون على صعيد القرى هم متطوعون من القرى يشتركون بنشاط مع العمال الصحيين في العمل للنهوض بصحة المجتمع المحلي، وذلك من خلال أمور منها تقديم خدمات فيما يتعلق بالإصحاح، والبستنة المترلية، ومستوصفات الأمومة وصحة الطفل لأغراض التحصين، والتخطيط الأسري والخدمات ما قبل الولادة.

١٠٨– ولضمان استدامة تقديم خدمات الرعاية الصحية في بوتان، أنشئ في عام ٢٠٠٤ صندوق الاستئمان الصحي لبوتان. ومن شأن الصندوق أن "يكفل لشعب بوتان الصحة والرعاية للأجيال المقبلة"، وذلك وفقاً للهدف الذي حدده الصندوق المتمثل في بلوغ ٢٤ مليون من الدولارات الأمريكية كاحتياطي له من خلال اشتراكات تقدمها الحكومة تقابل اشتراكات المتبرعين المقدمة بشكل فردي.

٢– التعليم المجاني

١٠٩– توفر الحكومة التعليم المجاني لجميع الأطفال ابتداءً من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى الصف العاشر. وإلى جانب رسوم الدراسة، تقدم الحكومة إلى الطلاب مجاناً، وبحسب الاحتياجات، القرطاسية والكتب المدرسية ومستلزمات الرياضة وتوفر المرافق للأقسام الداخلية وتقدم الوجبات الغذائية أيضاً. ولضمان الوصول إلى المدارس بحيث لا تتجاوز المسافة التي يقطعها الطالب بين محل إقامته والمدرسة ساعة واحدة مشياً على الأقدام، أنشأت الحكومة مدارس ابتدائية مجتمعية في المناطق النائية بمساعدة هذه المجتمعات من خلال استخدام المواد المتاحة محلياً. وتقدم الحكومة الدعم من خلال توفير مواد البناء غير المتاحة محلياً. وقد أنشأت الحكومة صفوفاً موسعة في الأماكن التي لا يكون بالإمكان بناء مدارس ابتدائية مجتمعية فيها نظراً لعدم وجود عدد كاف من الطلاب، وهذه الصفوف هي فرع من المدارس التي تقع بالقرب من المجتمعات المحلية المعنية. ونظراً إلى وعورة الأراضي الجبلية وتبعثر المستوطنات، فإن توفير المدارس ضمن مسافة يمكن قطعها مشياً على الأقدام لا يكون ممكناً دائماً. ولذلك، فإن توفير مرافق للمدارس الداخلية المجانية وبرامج لتقديم الوجبات الغذائية في المدارس لا يزال الحافز الرئيسي للتشجيع على الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها، ولا سيما للفتيات في المناطق النائية والصعبة.

٣- نظام الرعاية(كيدو)

١١٠- إن نظام الرعاية هو شبكة أمان اجتماعية أنشأها الملوك لمعالجة شكاوى واحتياجات الأشخاص الضعفاء، مثل المحرومين اقتصادياً والمعوزين والمسنين والمعوقين والمزارعين الذين لا يملكون قطعة أرض والطلاب، ولها هدف واضح يتمثل في تحسين حياة المستفيدين منها. وصاحب الجلالة الملك، اعترافاً منه بالدور الاجتماعي والاقتصادي للنظام، قد طاف شخصياً في جميع أنحاء البلاد لتعريف السكان بنظام كيدو كما أنه أضفى الطابع المهني والنظامي على هذا النظام من خلال تعيين موظفين على مستوى المقاطعات والقرى لتحديد هوية الأشخاص الضعفاء. وأُنشئت ثلاثة مكاتب إقليمية لرصد الأنشطة التي يوفرها النظام ودرجة فعاليته. واستفادت، حتى عام ٢٠٠٨، أكثر من ٠٠٠ ٣ أسرة من هذا النظام.

٤- التعليم غير الرسمي وبرنامج التعليم المستمر

١١١- طُبق برنامج التعليم غير الرسمي في أوائل التسعينات بهدف القضاء على الأمية. وهناك في الوقت الحالي، ١٦٠ ١٣ من المتعلمين الذين يتلقون التعليم من ٧٥٦ معلماً في ٦٨٨ مركزاً للتعليم غير الرسمي. وكان لهذا البرنامج أثر إيجابي، ولا سيما على المرأة الريفية التي تستأثر بثلثي عدد الأشخاص المستفيدين، حيث مكّن هذا البرنامج هذه المرأة من القراءة والكتابة والمشاركة بفعالية في الأنشطة الإنمائية وعملية الديمقراطية. ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة على المستوى الوطني حالياً ٥٩,٥ في المائة ويتمثل هدف البرنامج في بلوغ هذا المعدل نسبة ٧٠ في المائة بحلول نهاية الخطة الخمسية العاشرة.

١١٢- ويتيح برنامج التعليم المستمر للكبار الذين اضطروا إلى ترك الدراسة قبل إتمام التعليم الثانوي فرصة لرفع مستوى مؤهلاتهم. ويكتسب هذا البرنامج شعبية الآن وهناك خطط لتوسيع نطاقه خلال الخطة الخمسية العاشرة نظراً لازدياد الطلب عليه.

١١٣- وقد اختير هذان البرنامجان لتلقي "وسام شرف" في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في باريس في إطار جائزة كونفوشيوس لليونسكو لمحو الأمية لأنهما يركزان على محو الأمية وكذلك على البالغين والشباب الذين تركوا الدراسة، ولا سيما النساء والفتيات.

سادساً - الأولويات الوطنية الرئيسية والالتزامات والمبادرات

ألف - الأولويات الوطنية

١١٤- اتخذت الحكومة الحالية كل التدابير لتنمية واستدامة ثقافة الديمقراطية، إدراكاً منها لمسؤوليتها فيما يتعلق بضمان بداية جيدة لنجاح الديمقراطية اليانعة. وقد تلقت المؤسسات والآليات المختلفة الضرورية لسلاسة عمل الديمقراطية، مثل الفرعين الآخرين للحكومة، ومختلف الهيئات الدستورية ووسائل الإعلام، دعماً وطيداً من الحكومة التي تركز على هدف وحيد هو ضمان سير العمل المستقل لتلك المؤسسات والآليات واستدامتها. وتلقت وسائل الإعلام مراراً ضمانات متجددة من الحكومة، بما في ذلك في شكل منح مالية تقدم إليها للنمو والتمكن من

رعاية نفسها بصورة مستقلة. وفضلاً عن ذلك، فقد تعهد صاحب الجلالة الملك شخصياً بالإشراف على تعزيز وكالات الإعلام لكي تعمل دون خوف أو محاباة.

١١٥- وقد حددت الحكومة هدف تخفيف الفقر كهدف إجمالي للخطة الخمسية العاشرة، في إطار تحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية عادلة. ومن الناحية المواضيعية، تشكل خمس استراتيجيات النهج الأساسي الذي يمكن من خلاله معالجة الحد من الفقر. وهذه الاستراتيجيات هي: تنشيط الصناعة، وتخطيط الأماكن على المستوى الوطني؛ وتحقيق التآزر في مجال التنمية الريفية - الحضرية المتكاملة للحد من الفقر؛ وتوسيع نطاق الهياكل الأساسية الاستراتيجية؛ والاستثمار في رأس المال البشري. وعلى الرغم من أن الفقر منتشر أساساً في المناطق الريفية، فإن هذه الاستراتيجيات تأخذ في الحسبان الحاجة إلى اتباع نهج متكامل في كل من المناطق الريفية والحضرية لتحقيق فائدة متبادلة.

١١٦- وقد خصصت الخطة الخمسية العاشرة نسبة ٢٥ في المائة تقريباً من مجموع الموارد للقطاعات الاجتماعية. وتتمثل الأولوية الوطنية الرئيسية لهذه القطاعات في التصدي لقضايا الفقر، والأمية، والالتحاق بالمدارس، وصحة الأم، والوصول إلى الخدمات، ولا سيما في المناطق الريفية. وقد أولت بوتان أيضاً إحدى أعلى الأولويات لإتاحة الوصول بشكل شامل إلى الماء الصالح للشرب.

١١٧- وتقوم لجنة مكافحة الفساد وسلطة مراجعة الحسابات الملكية بعمليات مراقبة وموازنة فيما يتعلق بالإدارة الكلية وتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة.

١١٨- وتتمثل الأولوية الوطنية الأخرى في بطالة الشباب.

باء - الالتزامات

١١٩- تلتزم بوتان بمواصلة المشاركة الفعالة في جميع الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بهدف الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية التي يمكن دمجها في السياسات والتشريعات المحلية ذات الصلة.

١٢٠- والحكومة، إذ تدرك الفوائد الواضحة من العمل بصورة وثيقة مع منظمات المجتمع المدني، ملتزمة بزيادة تعزيز الروابط مع هذه المنظمات لكي تضمن تحقيق البرامج للأهداف المحددة.

١٢١- والحكومة ملتزمة بالتصدي لمسألة العنف المترلي.

١٢٢- وقد أصبحت بوتان عضواً مراقباً في منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه من هذا العام وهي تهدف إلى أن تصبح عضواً في المنظمة في المستقبل القريب.

١٢٣- وتقوم الحكومة حالياً بدراسة ومراجعة صكوك أخرى لحقوق الإنسان. وقد كانت ولا تزال ترى أن من الواجب أولاً بناء المؤسسات الاجتماعية والسياسية اللازمة ومن ثم، تطوير الموارد البشرية للبلاد قبل الاضطلاع بأية التزامات بموجب معاهدات دولية. ففي حال عدم وجود مؤسسات قوية وموظفين مؤهلين على النحو الواجب، تكون الحكومة مقيدة إلى درجة كبيرة في الوفاء بالتزاماتها على النحو المنصوص عليه في معاهدات

واتفاقيات دولية متعددة. وبما أن قدرة بوتان ازدادت، فإنها تتطلع في المستقبل القريب إلى التصديق على صكوك دولية أخرى لحقوق الإنسان.

جيم – المبادرات

١– وحدة حماية المرأة والطفل

١٢٤– أنشئت أول وحدة لحماية المرأة والطفل في العاصمة في أيار/مايو ٢٠٠٧ وكان عدد الأعضاء فيها ٢٠ عضواً. ومنذ إنشائها والوحدة تعالج عدداً متزايداً من الحالات. وهناك خطط لإنشاء المزيد من وحدات حماية المرأة والطفل بحلول عام ٢٠١٣ في مدن رئيسية أخرى. وكانت وحدة حماية المرأة والطفل فعالة في الاستجابة السريعة والحساسة لانتهاكات حقوق الأطفال والنساء، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف المترلي وحالات الاعتداء.

١٢٥– وتقوم وحدة حماية المرأة والطفل بتعزيز جهودها لجعل إجراءات السياسة العامة أكثر مراعاة للطفل، والتركيز على الاستجابة السريعة والحساسة لعمليات التحقيق والرد على الشكاوى. ولهذا الغرض، تم نشر ثلاث سيارات للشرطة المتنقلة في العاصمة. وسيتم وضع برامج مماثلة في مدن أخرى في المستقبل. ونظراً لعدم وجود عمال اجتماعيين مهنيين، فإن ضباط الشرطة في وحدة حماية المرأة والطفل هم الذين يقدمون المشورة والإرشاد للأطفال الذين يخالفون القانون. وتركز الوحدة على الوساطة في حالات تتعلق بقضايا الأسرة أو الأطفال. كما تقوم وحدة حماية المرأة والطفل "بعقد مؤتمرات أسرية" أو "مؤتمرات للمجموعات" بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة والطفل حيث يتم مقابلة الضحية ومرتكب الفعل وأسرة الشخص القاصر وتتم الوساطة بشكل يراعي المصالح الفضلى للطفل والمرأة.

٢– مبادرات منظمات المجتمع المدني

١٢٦– أدت منظمات للمجتمع المدني مثل صندوق تنمية الشباب، ومؤسسة تارايانا، وهيئة احترام وتثقيف ورعاية وتمكين المرأة، والرابطة الوطنية للمرأة في بوتان، دوراً ملحوظاً في النهوض برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، والجانحين الشباب، والمدمنين على تعاطي المخدرات، وتاركي الدراسة، والأفراد المحرومين اقتصادياً. وكانت هذه المؤسسات ضرورية للغاية في بث الوعي وتطوير القدرات وتعزيز المهارات وتمكين الأفراد المحرومين اقتصادياً ورفع مستواهم الاقتصادي من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية. وقد لاحظت الحكومة أنه لا غنى عن منظمات المجتمع المدني المسؤولة في سد الثغرات التي لا تغطيها برامج الحكومة، وهي ملتزمة بالعمل بصورة وثيقة مع منظمات المجتمع المدني.

٣– وحدة الطب الشرعي

١٢٧– أنشأت الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وحدة طب شرعي في "مستشفى الإحالة الوطني جيجمي دورجي وانغشوك" في ثنفو، إدراكاً منها أن الأدلة العلمية هي أداة حيوية في دعم العدالة ومن ثم، سيادة القانون. ووحدة الطب الشرعي مكونة من أخصائيين مدربين على أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك فيما يتعلق بالتحقيق في التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتوثيقها. كما تقوم وحدة الطب الشرعي بالدعوة في مجال

حقوق الإنسان وبتدريب الجهات المعنية بالأمر على الإدارة الفعالة للحالات التي تتطلب اللجوء إلى الطب الشرعي، مع الاهتمام خاصة بالمحافظة على سلامة الأدلة والوثائق المتعلقة بالطب الشرعي.

١٢٨- وتعتزم الحكومة أيضاً إنشاء مختبر وطني للعلوم المتعلقة بالطب الشرعي كامل الأهلية في إطار الخطة الخمسية العاشرة. ومن شأن مثل هذا المرفق أن يقدم خدمات تتعلق بالطب الشرعي وينظم دورات تدريبية وبحوثاً للتصدي للقضايا المعاصرة للطب الشرعي، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان وتيسير إقامة العدل بشكل عادل وفي الوقت المطلوب.

سابعاً – بناء القدرات وطلبات المساعدة المدنية

- تعزيز المساعدة التقنية لبناء القدرات للوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بتقديم التقارير في إطار المعاهدات؛
- المساعدة والتعاون التقنيان بغية تعزيز القدرات الانفرادية والمؤسسية في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي؛
- المساعدة التقنية لتنمية القدرات في مجالات الجنسانية وتمكين المرأة وحماية الطفل

ثامناً – الاستنتاجات

١٢٩- تلتزم حكومة بوتان الملكية التزاماً راسخاً بضمان زيادة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان لشعبها. كما أنها ملتزمة بضمان نجاح النظام الديمقراطي للحكومة. وينبغي صون الدستور أياً كان ثمن ذلك. ومع ذلك، تدرك الحكومة الملكية، إدراكاً كاملاً، التحديات التي يواجهها البلد، إذ إنه من البلدان غير الساحلية ومن أقل البلدان نمواً، وصغير الحجم في عالم متغير بسرعة. وهي تقدر الدعم والتعاون المستمرين المقدمين من المجتمع الدولي في جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهي على استعداد لزيادة التعاون وتعلم أفضل الممارسات من الآخرين وفي الوقت نفسه، تقديم أقصى ما تستطيع من مساهمات. وأخيراً، تعتقد الحكومة الملكية أنه لا يمكن تحقيق السعادة الوطنية الكبرى، الملتزمة بها التزاماً عميقاً، دون التمتع بحقوق الإنسان كلها.

Annex I

MEMBERS OF THE PREPARATORY COMMITTEE

	Name	*Designation/Organization*
1.	Dasho Karma T. Namgyel	Director, Bureau of Law and Order, Ministry of Home and Cultural Affairs
2.	Dr. Rinchen Chophel	Executive Director, National Commission for Women and Children
3.	Dasho Jangchuk Norbu	Judge, Thimphu District Court, Royal Court of Justice
4.	Dasho Damcho Dorji	Chairman, Human Rights Committee, National Assembly of Bhutan
5.	Mr. Pema Wangda	Directory General, Ministry of Labour and Human Resources
6.	Dr. Pakila Dukpa	Forensic Specialist, Jigme Dorji Wangchuck National Referral Hospital
7.	Mr. Thinley Rinzin	Head, Policy and Planning Division, Ministry of Education
8.	Mr. Nyingtob Pema Norbu	Planning Officer, Gross National Happiness Commission
9.	Dr. Meenakshi Rai	RENEW
10.	Ms. Rosleen Gurung	Tarayana Foundation
11.	Ms. Gama Namgyel	Program Officer, Youth Development Fund
12.	Ms. Yangchen Peldon	National Women's Association of Bhutan
13.	Mr. Thinley Dorji	Director, Policy Planning Division, Ministry of Foreign Affairs
14.	Mr. Sonam Tobgay	Head, Policy Planning Division, Ministry of Foreign Affairs
15.	Mrs. Rinchen Dema	Legal Officer, Ministry of Foreign Affairs
16.	Mr. Kinzang Dorji C	Desk Officer, Policy Planning Division, Ministry of Foreign Affairs

Annex II

LIST OF ACRONYMS

1.	BHTF	Bhutan Health Trust Fund
2.	CCPC	Civil and Criminal Procedure Code of Bhutan
3.	CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
4.	CHR	Commission on Human Rights
5.	CRC	Convention on the Rights of the Child
6.	CSO	Civil Society Organization
7.	DPT	Druk Phuensum Tshogpa
8.	FYP	Five Year Plan
9.	GER	Gross Enrolment Ratio
10.	GNH	Gross National Happiness
11.	HRC	Human Rights Council
12.	ICRC	International Committee of the Red Cross
13.	ICT	Information and Communications Technology
14.	ILO	International Labour Organization
15.	MDGs	Millennium Development Goals
16.	MFA	Ministry of Foreign Affairs
17.	NCWC	National Commission for Women and Children
18.	NER	Net Enrolment Ratio
19.	NFE	Non-Formal Education
20.	OHCHR	Office of the High Commissioner for Human Rights
21.	PC	Preparatory Committee
22.	PDP	Peoples Democratic Party
23.	PHCB	Population and Housing Census of Bhutan
24.	RBP	Royal Bhutan Police
25.	RENEW	Respect, Educate, Nurture and Empower Women
26.	SAARC	South Asian Association for Regional Cooperation
27.	SDG	SAARC Development Goals
28.	UNICEF	United Nations Children's Education Fund
29.	UPR	Universal Periodic Review
30.	VAW	Violence Against Women
31.	VHW	Village Health Worker
32.	WCPU	Women and Child Protection Unit
33.	WGAD	Working Group on Arbitrary Detention
34.	YDF	Youth Development Fund

– – – – –